

مؤتمر قمة أفريقيا – فرنسا

البيان الختامي

الأول من يونيو/حزيران 2010

1. انعقدت الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر قمة أفريقيا-فرنسا في مدينة نيس، يومي 31 مايو/أيار و1 يونيو/حزيران 2010، سنة السلم والأمن في أفريقيا. وشهدت هذه القمة مشاركة واحد وخمسين وفدا من البلدان الأفريقية، إلى جانب فرنسا، وكذا ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

2. وكانت هذه القمة مناسبة للتذكير بأهمية تعزيز العلاقات بين فرنسا وأفريقيا عن طريق خلق شراكة قائمة على المصالح المشتركة وعلى الثقة المتبادلة. وجدد رؤساء الدول والحكومات تأكيدهم على المبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة والاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة وسلامة الدول، التي تقوم عليها الشراكة بين أفريقيا وفرنسا، وكذا التزامهم بتعزيز عملية الاندماج، والعمل الجماعي والتعاون من أجل المصلحة المشتركة لدولهم وشعوبهم.

3. واتفق رؤساء الدول والحكومات على أهمية نظام متعدد الأطراف فعال وممثل لعالم اليوم، قائم على منظمة للأمم المتحدة قوية ومتجددة في آن معا. ودعوا بالخصوص لإصلاح عاجل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

4. كما دعوا إلى إصلاح للحكومة العالمية من أجل تمثيل أفضل للقارة الأفريقية في المحافل الدولية. ويروا أنه من الضروري ضمان، على جميع المستويات، تمثيلية موسعة وعادلة وثابتة ومنصفة لأفريقيا ضمن مجموعة العشرين. وأعلنت فرنسا عن نيتها، بمناسبة رئاستها القادمة لمجموعة العشرين، في أن تضمن تمثيلية موسعة للدول الأفريقية، وفي انتظار رئاسة فرنسا القادمة لمجموعة البلدان الثمانية، أعلنت عن عزمها التحضير مبكراً لأشغال مشروع "Africa Outreach". ودعا رؤساء الدول والحكومات إلى إدماج كامل للدول الأفريقية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، في الاقتصاد العالمي. ورحبوا بأوجه التقدم في تمثيل أفريقيا في البنك الدولي، لا سيما عن طريق إضافة مقعد آخر لأفريقيا عما قريب في مجلس المديرين التنفيذيين التابع له، ويطلبون من البنك الدولي الاستمرار في تحسين تمثيلية أفريقيا في إطار إصلاح الحوكمة. كما عبروا عن أملهم في تعزيز مكانة أفريقيا أيضا داخل صندوق النقد الدولي.

5. ودعا رؤساء الدول والحكومات إلى تعميم المبادرة الأوروبية "أي شيء فيما عدا الأسلحة" وتسهيل وتسريع إجراءات انضمام الدول الإفريقية إلى منظمة التجارة العالمية.

6. ووافقت فرنسا على دعم عمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في سبيل تحسين متزايد لنظامها الخاص بالأمن الجماعي، لاسيما القوة الاحتياطية الأفريقية، وفي إدارة الأزمات التي تعرفها القارة، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ الشرعية الدولية. وفي هذا الصدد، التزمت فرنسا بتخصيص مبلغ 300 مليون يورو للفترة من 2010 إلى 2012 دعما لجهود الدول الأفريقية ومنظمات أفريقية دون الإقليمية. كما التزمت بتكوين 12000 جندي أفريقي لفائدة قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولمنظمة الأمم المتحدة خلال الفترة من 2010 إلى 2012.

7. وأكد رؤساء الدول والحكومات مجددا عزمهم على محاربة التهديدات عبر الوطنية بشكل جماعي، مثل الإرهاب وأعمال القرصنة واللصوصية في البحر، وأنشطة شبكات الجريمة المنظمة عبر الدولية، وبالأخص شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والاتجار بالمخدرات والأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية واحتجاز الرهائن. وأكدوا على أن هذه التهديدات يجب أن تولى أهمية أولوية. والتزموا بتعزيز تعاونهم، حتى على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، في إطار مقاربة شمولية وتضامنية، لمكافحة هذه الجرائم في مجملها.

8. كما أكدوا إرادتهم في البحث عن حلول مناسبة للأسباب العميقة التي تترتب عنها حركات اللاجئين والأشخاص المشردين وتقديم إجابة مستدامة لأوضاعهم. وفي هذا الصدد، ألحوا على أهمية دعم جهود البلدان في مرحلة ما بعد النزاع من أجل الاستقرار وإعادة التأهيل، لا سيما في المناطق المتضررة من الحروب، وتشجيع مبادراتها لتحفيز التنمية والتخلص من الفقر.

9. كما عبروا عن انشغالهم للاحتياجات المتزايدة لأفريقيا، لا سيما في مجال تمويل التنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة 2015 وبعدها. وفي هذا الصدد قدموا دعمهم لمشروع تنظيم مؤتمر أفريقي حول التمويلات الابتكارية واعتماد إعلان أفريقي حول الشفافية والحوكمة المالية ومحاربة التدفقات غير المشروعة للرساميل. واتفقوا على أن هاتين المبادرتين يمكنها أن تشكل قيمة مضافة هامة تحضيراً للمؤتمر الرابع للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، المزمع عقده في الفصل الثاني من سنة 2011 في تركيا، ويمكنها أن تسمح بتعبئة موارد إضافية وثابتة ومتوقعة، كتكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية وللجهود الوطنية لتمويل التنمية.

10. وأكدوا رغبتهم في الوقاية من الأزمات المؤسساتية في القارة الأفريقية وضمان احترام المعايير الدستورية، طبقا لمبادئ الديمقراطية ودولة القانون، بما فيها مبادئ ميثاق الاتحاد الأفريقي الخاصة بالانتخابات والحوكمة والديمقراطية. وجدد رؤساء الدول والحكومات في كل من أفريقيا وفرنسا دعمهم للموقف الأفريقي الراض لتغيير الحكومات بشكل غير دستوري. ولهذا الغرض، قرروا العمل، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية بغية تعزيز آليات المساندة الفنية والمالية للعمليات الانتخابية. كما شجعوا الشركاء الاقتصاديين والماليين لتقديم دعم متواصل ومتنوع للحكومات المنبثقة عن انتخابات ديمقراطية، من أجل مواجهة مختلف التحديات التي تواجه بلدانهم.

11. وأشاروا إلى أن اتفاق كوبنهاغن حول التغير المناخي يشكل مرحلة أولى لإبرام اتفاق شامل في كانون مع نهاية سنة 2010. وطلبوا بإشراك جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا الاتفاق

وتنفيذ مجمل أحكامه اعتباراً من هذه السنة. ودعوا إلى إدماج المبادئ السياسية لاتفاق كوبنهاغن في النصوص قيد المناقشة داخل هيئات الأمم المتحدة. وذكروا على وجه الخصوص بالأهمية الحيوية التي يكتسبها تطبيق ملموس للهدف المتفق عليه والمتمثل في تحديد الاحترار عند درجتين مؤبقتين مقارنة بالفترة ما قبل الثورة الصناعية واعترفوا بأن هذا يتضمن تخفيض الانبعاثات العالمية من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 50 % بحلول سنة 2050، بالمقارنة مع سنة 1990، مع احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأكدوا على العلاقة الوثيقة التي تربط المناخ والتنمية، وذكروا بأهمية الرهانات الغابوية في مجال الحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وفي هذا الصدد، دعوا إلى العمل في إطار الشراكة REDD+ (خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات) التي أطلقت في باريس، في مارس/آذار 2010، ورحبوا بالتقدم المحرز خلال اجتماع أوسلو، بتاريخ 27 مايو/أيار 2010. وأكدوا على أهمية محاربة التصحر، ودعوا إلى احترام الالتزامات المعلن عنها في كوبنهاغن من طرف البلدان المتقدمة بمنح مبلغ 30 مليار دولار أمريكي لتمويل العمليات المبكرة، خلال فترة 2010-2012.

12. وأكد رؤساء الدول والحكومات على أهمية الموارد المالية من أجل مكافحة فعالة للتغير المناخي ودعم جهود تأقلم البلدان الأفريقية مع هذه التغيرات. واعترافاً منهم بالجهود الجبارة التي تقوم بها فرنسا، في مجال التمويلات السريعة (420 مليون يورو خلال 3 سنوات) إلى جانب الاتحاد الأوروبي، طالبوا بتنفيذ سريع وشفاف لهذه التمويلات. واتفقوا على ضرورة إنشاء نظام تمويلي على المدى البعيد يسمح ببلوغ تمويل بـ 100 مليار دولار أمريكي سنوياً ابتداءً من سنة 2020. وألحوا على أهمية أشغال فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالتمويل، وطالبوا بالإعلان عن توصيات ملموسة بحلول فصل الخريف، لإثراء النقاشات قبل مؤتمر كانكون. وقد دعوا مبدأً فرض رسوم على بعض الصفقات المالية الدولية، باستثناء التحويلات الاجتماعية، لصالح التنمية ومكافحة التغير المناخي، وينبغي تحديد وعاء هذه الرسوم وطرق تطبيقها لاحقاً، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار اختلافات أوضاع البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

13. سيدعم رؤساء الدول والحكومات إعداد خطة "الطاقة المتجددة" لتزويد أفريقيا بشبكة كهربائية مستدامة، قائمة على مشاريع ملموسة وعلى تمويلات ابتكارية. ونظراً للإمكانيات الهائلة للقارة الأفريقية في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، دعوا إلى تنفيذ سريع لمشاريع ملموسة تستجيب للحاجات الحقيقية لأفريقيا وتتناول أنواعاً مختلفة من مصادر الطاقة المتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية ذات التركيز الحراري-الدينامي. وأخيراً، ونظراً للتنامي الحاد في احتياجات الطاقة، أكدوا على أهمية تعبئة مزيد من الاستثمارات ووضع سياسات عمومية جديدة من أجل تنويع إنتاج الطاقة وتحسين الحصول عليها والترويج للفعالية في مجال الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة. وأمام أزمة الطاقة العالمية التي لها عواقب وخيمة على أفريقيا وتعرقل نموها، ستدعم فرنسا جميع المبادرات دون الإقليمية والعابرة للأقاليم والقارات للاندماج في مجال الطاقة.

14. واتفقوا على ضرورة تعزيز الأدوات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإصلاح الحوكمة العالمية في مجال البيئة، الذي سيتم ترسيخ حضوره في نيروبي، لتصبح منظمة فعلية شاملة في مجال البيئة.

15. واغتنموا مناسبة السنة الدولية للتنوع البيولوجي للتأكيد مجدداً على أهمية اعتماد أهداف طموحة وملموسة لإيقاف انحسار التنوع البيولوجي، في ناغويا في أكتوبر/تشرين الأول 2010، خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وتكتسي المحافظة على التنوع البيولوجي وكذا الإبقاء على خدمات النظم الإيكولوجية أهمية قصوى بالنسبة لمجالات كثيرة للتنوع مثل الزراعة والغذاء والصيد البحري والطب أو حتى الطاقة.

16. والتزموا بتعزيز التآزر بين الهجرة واستراتيجيات التنمية، وفقاً لاستراتيجيات وخطط عمل الرباط وطرابلس ولشبونة. وقرروا وضع الجاليات الأفريقية المقيمة في فرنسا في صميم هذه الجهود، بتشجيع إسهامهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل بلدانها الأصلية، وذلك عبر برامج للتنمية المشتركة، وتشجيع مشاريع إنشاء شركات خاصة بالمهاجرين وتوظيف مدخراتهم في الاستثمارات الاجتماعية والإنتاجية. ورحبوا بقرار المؤسسات المالية وشركات التأمين بتقليل تكاليف تحويل الأموال وتقديم خدمات جديدة تناسب حاجيات المهاجرين وبلدانهم الأصلية. وأشادوا بالتدابير التي اتخذتها فرنسا، مع المشغلين المالية، لتقوية آلية الادخار التنموي المشترك، لجعله أكثر جاذبية ومناسبا أكثر لمشاريع الاستثمار في البلدان الأصلية. واعترفوا بضرورة دعم جهود التنمية للدول الأفريقية من أجل تفادي التدفقات غير القانونية للمهاجرين. وأشاروا إلى أهمية وضع قواعد ناظمة لوسطاء تحويلات المهاجرين.

17. واعترفوا بأهمية الدور والجهود المشتركة للدول والشركات والمنظمات المهنية في تعبئة التمويلات وتحديث آليات التكوين والرفع من قيمة التخصصات المهنية من أجل جودة أفضل للتكوين. وأكدوا على ضرورة تحسين المناخ القانوني للأعمال، لا سيما بتعزيز فهمه وتوقعاته من أجل تشجيع النشاط الاقتصادي والاستثمارات. كما اتفقوا على الفائدة من وضع إطار للحوار بين الحكومات والقطاع الخاص، من أجل المساعدة في تنفيذ الإصلاحات. ولهذا الغرض، أكدوا بصفة خاصة على ضرورة الحفاظ على تعبئة الموارد المخصصة للمساعدة في التجارة.

18. كما أقرّوا أهمية وضع أدوات تمويل فعالة وضرورية تحت تصرف الشركات والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تنميتها. التزمت فرنسا بتعزيز مبادرة الشراكة الأوروبية الرامية إلى التمويل المشترك لاستثمارات الشركات في أفريقيا، الموضوعة بالتعاون بين جميع مؤسسات التنمية الأوروبية، تعزيزاً ملموساً. ويمكن أن تصل حصة جديدة من هذا البرنامج إلى 250 مليون يورو في 2010.

19. ورحب رؤساء الدول والحكومات بزيادات رأس المال المقدمة من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، وفي المقدمة زيادة رأس مال مصرف التنمية الأفريقي بمقدار ثلاث مرات والمقررة في أبيدجان في 28 مايو/ أيار الماضي، وينبغي لهذه المصارف أن تزيد بشكل ملموس أكبر عملية تمويل القطاع الخاص في أفريقيا.

20. وذكر رؤساء الدول والحكومات بالأولوية التي يجب أن تعطى للأمن الغذائي في القارة الأفريقية. ودعوا إلى استغلال مستدام للموارد السمكية والغذائية والزراعية الأفريقية. واتفقوا على العمل سوياً، في إطار الرئاسة الفرنسية لمجموعة العشرين ورئاستها لمجموعة البلدان الثمانية وما بعد هذه الفترة، من أجل وضع آلية تهدف إلى مكافحة تقلبات أسعار المواد الأولية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي. كما

أعلنت فرنسا عن إنشاء صندوق للمستثمرين، صندوق من أجل الزراعة في أفريقيا، موجه لدعم تنمية المشاريع الزراعية في أفريقيا وتوزيع المواد الغذائية. وسيعبئ هذا الصندوق في مرحلة أولى، غلفاً مالياً يقدر بـ 120 مليون دولار أمريكي، يمكنه أن يصل في المستقبل إلى 300 مليون دولار أمريكي.

21. وأكد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة احتواء آثار الكوارث الطبيعية على القارة الإفريقية.

22. وذكروا بأهمية الإطار الذي تقدمه الشراكة الإستراتيجية للشبونة بشأن العلاقات بين أفريقيا والإتحاد الأوروبي. والتزموا بالعمل، في منظور قمة الإتحاد الأوروبي - أفريقيا في نوفمبر / تشرين الثاني 2010، على مشروعات ملموسة أولوية وذات اهتمام مشترك.

23. وسجلوا ورحبوا باعتماد ميثاق الشركات الفرنسية في أفريقيا المعروض على القمة. وأقروا بأنه أحد الأمثلة على أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات.

24. واتفق رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا وفرنسا على الاجتماع كل ثلاث سنوات، بالتناوب في أفريقيا وفرنسا، والاتفاق على موضوعات القمة اللاحقة سنة قبل انعقادها، وتستضيف جمهورية مصر العربية مؤتمر القمة القادم. وسينعقد اجتماع منتصف المدة لوزراء الخارجية من أجل ضمان متابعة القرارات والتعهدات المتخذة خلال مؤتمرات القمة بين أفريقيا وفرنسا. وبالإضافة إلى ذلك سيتم وضع آلية متابعة منتظمة.